أثر المصارف على الأزمة المالية العالمية

الأستاذ الدكتور سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

Banks' influence on Global Financial Crisis

Prof. Dr. Samer Kantakji

www.kantakji.com

أثر المصارف على الأزمة المالية العالمية

ملخص الورقة

تعتبر المصارف الجهاز العصبي للاقتصاد، وبما أن الفائدة هي أساس عملها، فقد أضحت المصارف بمثابة المحرك الأساسي للسياسة النقدية ولإدارة نظامها النقدي ومعيار الاستثمارات وموجه المدخرات.

وبهذا أضحت الفائدة القدر المحتوم للاقتصاد الوضعي، فمصالح الناس مرتبطة بالمصارف والمصارف مرتبط بعضها ببعض، ثم بالمصرف المركزي، وكل ذلك أساسه مرتبط بوجود الفائدة الربوية.

وبما أن الربا هو أحد المسببات الأساسية للأزمات المالية العالمية وخاصة الأزمة الأخيرة منها، لذلك فإن الورقة توضح دور المصارف التقليدية والإسلامية فيها.

Banks' Influence on Global Financial Crisis

Summary

Banks represent the nervous system of Economy, while interest (usury) is its basis. It is now:

- The main motive of the monetary policy, and management of its monetary system.
- Investments' standard.
- Savings guide.

Therefore, interest (usury) is the unavoidable fate of the traditional economy, because people's benefits are connected to the banks, which are connected with each other and with the central banks through interest (usury).

While the interest (usury) is one of the main reasons of the global financial crisis, especially the last one, so this paper illustrates the traditional and Islamic banks role.

مقدمة

أدى تحرير الأسواق العالمية وتوفير الحرية التجارية وتحرير المبادلات إلى تكوين أسواق مالية موحدة، تميزت بأنها:

1. تبحث عن فوائض مالية متحررة من جميع الضوابط.
2. تسيطر على رأس المال المحلي وتمول التوسعات وتتلاعب بالإقراض والاقتراض مستفيدة من فروقات أسعار الفوائد بين الدول التي تضم الشركة الأم وتابعاتها، وهذا يمثل شكل من أشكال التلاعب المالي.

وتقوم شبكة المصارف بتأمين الاحتياجات الجارية لحكومات البلاد النامية بفوائد مرتفعة للغاية، بل أصبحت هذه المصارف قوة اجتذاب لرؤوس الأموال من جميع البلدان لتغطية الاحتياجات الاستثمارية للشركات عابرة القومية. وقد ساعد ذلك على ظهور اختلال تمويلي زاد من عوز الدول الفقيرة بمقابل زيادة ثروات الدول الغنية.

ويتمثل خطر السيولة بعجز المدين عن تسييل ديونه وتصفيتها في المدى القصير. فالقروض المقدمة من بنوك الدول المتقدمة إلى الدول النامية تكون بعملات ثابتة كالدولار أو الإسترليني أو اليورو مما يؤدي إلى نتائج كارثية لمستديني الدول النامية لأن اقتصادياتها غالباً ما تعاني تضخماً عالياً وأسعار صرف غير ثابتة.

لذلك فإن المصارف أثرت وتأثرت بالأزمة المالية العالمية، وسوف نستعرض هذه الآثار بالنقاط التالية:

1. نموذج الأزمة المالية العالمية.
2. أسباب الأزمة.
3. دور المصارف في افتعال الأزمة وإدارتها.

نموذج الأزمات المالية العالمية

عندما تصيب الأزمات الإقليمية أسواقاً واسعة، فإنها قد تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها دون أن تترك آثار حادة، خاصة إذا امتدت حيناً من الدهر، كما حصل في ثلاثينيات وثمانينيات ثم تسعينيات القرن الماضي.

وإن وضع الحلول عند وقوع الأزمات، إنما هو علاج أشبه بالتعلم بالممارسة، حيث تزداد الآلام وتكبر الخسائر. أما الحلول الإستراتيجية فتبنى على أسس شاملة تجعل وقوع الأزمات ظرفاً استثنائيا مقيداً ومتحكماً بعناصرها.

ولابد أن يسبق أي خطط إستراتيجية فهماً عميقاً وشاملاً للمشكلة يتيح السيطرة عليها وعلى آثارها. وبتتبع الأزمات المالية العالمية يمكن تلخيص أحداثها حسب الشكل (1)، كما يلي:

المرحلة (أ): مرحلة تأسيس الأزمة:

وسببها التمادي بالسياسات الخاطئة الكلية منها والجزئية، سبب رئيسي لوقوع الأزمات المالية. وتتكون هذه المرحلة من عاملين أساسيين:

1. زيادة الإنفاق الخاص: إن زيادة الإنفاق الخاص دون زيادة الإنتاجية مؤداه زيادة التضخم.
2. زيادة الإنفاق الحكومي: ويتألف من نوعين من الإنفاق:
   - الإنفاق الحكومي العادي: فزيادة الإنفاق الحكومي العام دون زيادة الإنتاجية مؤداه زيادة الضرائب بهدف تمويل النفقات العامة، مما يزيد من حدة التضخم.
   - الإنفاق الحربي: وزيادة الإنفاق الحربي يؤدي لفقدان الدول المتحاربة إلى سيولتها، مما يجبرها على الاستدانة.

المرحلة (ب): مرحلة تزايد الأزمة:

إن زيادة التضخم مؤداه فقدان النقود لقيمتها الحقيقة، مما ينجم عنه ضعف القوة الشرائية للأفراد والشركات على حد سواء مما يُضعف مشترياتها. وأثر ذلك هو ضعف سيولة الشركات في السوق. لكن الأثر تراكمي يكون بتآكل القيمة الحقيقية للنقود من جهة، وضعف مشتريات المستهلكين لقلة ما بأيديهم من نقود من جهة أخرى. يؤدي ذلك كله إلى تراجع مبيعات الشركات لضعف الإقبال على الشراء، مما يدخلها في دوامة مصيرها خفض الشركات لأسعارها ومن ثم خفض كميات إنتاجها بشكل متتالي. وقد تؤول هذه الدوامة إلى حلقة

مفرغة.

إن خلاصة مرحلة تأسيس الأزمة (المرحلة أ) هو نقص في السيولة بسبب:

- تزايد الديون.
- تراجع المبيعات.

وبسبب تقارب الأسواق واندماجها، وتوسع الاستثمار عبر الحدود، فإن أزمة السيولة لن تكون على مستوى شركة محددة وضمن حدود جغرافية أو سياسية معينة، ولا حتى على مستوى سوق إقليمي، لأن الأزمة ستكون أزمة سيولة عالمية. ففي أزمة ثلاثينيات القرن الماضي كانت بريطانيا العظمى مسرح العمليات فأصابت الأزمة حينها معظم الأسواق، أما في أزمة عام 2008 فكانت إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية هي مسرح العمليات لكن الأثر امتد ليشمل أسواق العالم كله.

المرحلة (ج) ذروة الأزمة:

كانت نتيجة ما سبق هو نقص السيولة. مما أدى بالحكومة الأمريكية إلى التوجه نحو الاقتراض من سوقين كبيرين:

- السوق العالمية: بطرح سندات خزينة مستفيدة من ثقة العالم باقتصادها المتين وسطوتها العالمية.
- السوق الأمريكي الداخلي: بالاستدانة من خلال خفض شروط الائتمان والتهاون في الضمانات العقارية.

ويعتبر ما سبق بمثابة دوامة، لأن إيجاد الأموال الائتمانية في السوق ينجم عنه سيولة مصطنعة اُصطلح على تسميتها بالفقاعة، وهي مفيدة في بداية الأمر فقط. لكن طالما أن الشركات قادرة على الوفاء بالتزاماتها (أو ما يسمى بنقطة الإغلاق Break Even Point فإن الدوامة مستمرة لكن حجم الفقاعة في ازدياد.

ومآل الأمر إلى سلسلة متتالية من الأحداث الوخيمة لا يحمد عقباها يمكن أن نسلسلها كما يلي:

- إذا عجزت الشركات عن الوفاء بالتزاماتها، وهذا ما حصل فعلاً، فهذا يعني انتهاء الفقاعة على مستوى السوق العالمي، ويعتبر ركود الأسواق وبطء حركة البيع والشراء فيها السمة الأساسية.

- إذا استمر الركود زمناً أطول وعجزت الحلول المقترحة عن إعادة ضخ السيولة للسوق فإن الانكماش سيكون هو المرحلة التالية حيث الكساد العام.
- ثم بإفلاس الشركات وخروجها من السوق فإن جيوشاً من العاطلين عن العمل ستكون في قارعة الطريق.
- وبذلك ينتشر الفقر بين الناس، ويبدأ الانهيار الاجتماعي. وقد حصلت فعلا عدد من حالات الانتحار والقتل والعنف المتزايد، فازداد الطلب على الخطوط الساخنة للمصحات العقلية، وكذلك تدمير الممتلكات ومهاجمة مراكز الشرطة.

الشكل (1) الأزمة المالية العالمية بيانياً

المرحلة (د) مرحلة معالجة الأزمة عند حصولها:

عندما اشتدت الأزمة في بداية الشهر العاشر 2008 اقتنعت الحكومة الأمريكية بضرورة فتح خزائنها لمساعدة الأسواق بضخ الأموال فيها. ففكرت بضخ مئات المليارات من السيولة في عروق الاقتصاد بعد أن نضبت وجفت سيولة المصارف.

وهذا حلّ صحيح يتدخل في المرحلة (ج)، إنما هو غير كافٍ وليس بحلٍ جذري، فهو أشبه بمسكنات للألم أو طأطأة الرأس في وجه العاصفة ريثما تمرّ بسلام.

أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية

إن مهمة التخطيط الاستراتيجي هو إيجاد التوصيف الشامل لفترات طويلة الأجل باستخدام أدوات علمية وموضوعية، والتحكم بجميع الظروف من خلال خطط شاملة تضم خططاً طارئة تغطي جميع الاحتمالات. وتعتبر إدارة المخاطر شكلا من أشكال التخطيط الاستراتيجي وأسّ عملها (أي معرفة إجراءات العمل قبل وقوع الفأس بالرأس)، من خلال الاستشعار بأحداث مستقبلية قد تقع.

لذلك فهي إدارة تعمد إلى التنبؤ بالظروف المستقبلية وجعل ظروف عدم التأكد ضمن مجال ظروف التأكد التام قدر المستطاع، ووضع الخطط الطارئة قبل وقوعها مستفيدة من تطور علوم الرياضيات والمعلوماتية ومستخدمة أفضل البرمجيات والتحكم الآلي.

وقبل الشروع بالتخطيط الاستراتيجي لابد من الإجابة عن أسئلة ثلاثة:

- ماذا حصل؟ وذلك لمعرفة الأحداث السابقة فالتاريخ فيه العِبر.
- ماذا يحصل؟ وذلك لمعرفة الأحداث الحالية المحيطة لأخذها بالحسبان.
- ماذا سيحصل؟ وذلك للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لوضع الخطط اللازمة لها.

ويعتبر الشرح الذي قدمناه بمثابة الجواب عن السؤالين الأول والثالث معاً لأن فيه رؤية شاملة، فالأزمات المتكررة يجمع بينها خطوط عريضة لخصها النموذج السابق، أما مسبباتها فكانت:

أولاً : الربا، فهو عنصرٌ خفيٌ محفزٌ على التضخم.

ثانياً: فلسفة التوسع بالدَّين، فالديون تساعد على التوسع في التعامل الآجل في الأسواق.

ثالثاً: تداول الرهن.

رابعاً: إشهار الإفلاس.

خامساً: التوسع في الإنفاق.

سادساً: الإفساد.

وقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر **الفائدة** من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكّل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. وقد أوصى كثير من عمالقة الاقتصاد بضرورة خفض معدل الفائدة إلى حدود الصفر وكذلك فعلت بعض المصارف المركزية.

ثم **التوسع بالديون** بتوريقها وتسييلها بالبيع ومن ذلك حسم السندات والكمبيالات والتسهيلات الائتمانية، حيث ساعد ذلك على زيادة حجم الفقاعة في سوق الائتمان، وجعل الاقتصاد اقتصاداً ورقياً لا حقيقاً. فالسلع والخدمات لم تعد مقصودة، لأن الناس تتبادل أوراق الدين وتتاجر بها مما مزق كل ارتباط بين سوق النقود وسوق السلع والخدمات. فانهارت الشركات والمؤسسات الإنتاجية لأن الطلب على سلعها لم يعد مباشراً، وإن قُصد فإن الاتجار به يكون ببيوع مستقبلية مما ساعد على مزيد من الخلخلة في الأسواق.

أما **الرهن** فهو من لوازم توثيق الدين، والتصرف به بيعاً وشراءً وقد أدى فصل الرهن عن الدين الذي هو أساس وجوده إلى مزيد من التوسع في الدين. مما أنشأ سلسلة مديونية غير متناهية على مستوى السوق العالمي.

أما **الإفلاس** فهو نتيجة التوسع بالدين، وبما أنه صمم لخدمة الأقوياء فقد صار الضعفاء والصغار لقمة سائغة في وجه الأزمة العاتية. لكن خروج هذه الفئة من السوق واندحارها معناه خسران السوق لفئة المستهلكين، حيث الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء يميل إلى الواحد، وبذلك خسرت السوق عنصراً حيوياً، فلا يعقل أن يكون المنتجون هم المستهلكون فقط!.

أما التوسع في **الإنفاق**، فإن الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية مبنية على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب وجعل (التسوق متعة). ويُقدر استهلاك الفرد في أمريكا الشمالية بخمسة أضعاف ما يستهلكه الفرد المكسيكي، وعشرة أضعاف ما يستهلكه الصيني، وثلاثين ضعف ما يستهلكه الفرد في الهند!!.

لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامه لترويج ثقافة: كيف تنفق؟ ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير.

لكن الإنفاق الحربي يشكل أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم، فقبل عام 1914 كانت إنكلترا تشرف وتوجه نظام الذهب العالمي حتى أطلق عليه (نظام الإسترليني)، وبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة النفقات العسكرية ضعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازدادت قوة الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم.

وبدخول الولايات المتحدة حروباً مباشرة ضد العراق وأفغانستان والقاعدة وغير مباشرة في مناطق أخرى أدى لإنفاق المزيد من المبالغ، مما حدا بالحكومة الأمريكية إلى سحب السيولة العالمية لسد هذا العجز فبدأت بالاقتراض من دول العالم من خلال أذونات الخزينة الأميركية التي تعد أسلم وسائل الاستثمار، ومن السوق الأميركية الداخلية أي من البنوك التجارية

والصناديق السيادية بتسهيل منح الإقراض.

أما **الإفساد**، فهو نشر الفساد بين الناس بمنهجية منتظمة، فمفتاح الشر يكمن في الطمع والحقد والحسد، فالطامع في مالٍ أو جاهٍ أو منصبٍ لا يستحقه يريد الوصول إلى هدفه بأيِّ طريقٍ كان، تطبيقاً لقول مكيافيلي "الغاية تبرر الوسيلة"، فالغاية تبقى غايةً والوسيلة تبقى وسيلةً، ولو كانت دون ضوابط أخلاقيةٍ، كقول وزير الصناعة والتجارة في حكومة حزب العمال البريطاني الأسبق: (إن صنع الثروة الآن أهم من توزيع الثروة). والطامع قد يكون فرداً وقد يكون مجموعة أفرادٍ.

لقد غُيِّبت الأخلاق الحميدة وعُطِّل التنافس على أساس حُسْنِ السيرة والسلوك، فأصبح تصنيع السلاح المدمِّر اقتصاداً، وإنتاج الأغذية الإنسانية والحيوانية (بشكلٍ مغايرٍ لمبدأ الصحة والسلامة) ابتكاراً، وعمليات تشويه البشر إبداعاً، والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، وإنتاج المخدرات زراعةً وصناعةً ...الخ. أما أدوات الفساد فهي كثيرةٌ لا نستطيع إحصاءَها، منها: الظلم، والتعدي والسرقة والقتل، والعلم الذي لا يُجدي نفعاً.

دور المصارف في افتعال الأزمة وإدارتها

يحتاج الاقتصاد إلى أدوات تحركه وتسيطر عليه، فالحق أداة مصدره الملكية كما هو الحال في الاقتصاد الإسلامي، سواءاً كانت ملكية عين كملكية عقار، أو ملكية منفعة كحق الإيجار. أما الدَين، فلا يمثل حقاً بل هو امتداد لحق الملكية.

وقد أساء الاقتصاد التقليدي في إعطاء الدَين صفة أداة حق اقتصادي، فرتب على تبادله قيماً اقتصادية أطلق عليها الاقتصادي موريس آليه: الحقوق المزيفة. فسمح ببيعها وشرائها بقيمة مضافة. ونفس القياس يُقال على الأوراق التجارية. ثم تمادى الاقتصاد التقليدي بمنح النقود قوة حقٍ اقتصادي أيضاً، فسمح ببيعها وشرائها بقيمة مضافة، بينما حجّم الاقتصاد الإسلامي دورها كأداة تبادل وحسب.

ومما وسع حجم المشكلة تدخل المصارف التقليدية في تسهيل وتبادل هذه الحقوق المزيفة، فخلقت نقوداً ائتمانية فزادت السيولة دون زيادة حقيقية في الأصول. وقد حددت اتفاقيات بازل 1و2 النسبة بين الأصول المملوكة والمديونية ب 8% لكن المصارف تجاوزت هذه النسبة بأضعاف مضاعفة.

فلنتصور وجود عقار قيمته 1 مليون دولار يساعد في الحصول على 10 مليون دولار من

النقود، مما يُشعر مالكه بتخمة مالية وكأنه يملك ثروة دون وقائع على أرض الحقيقة. أما في الاقتصاد الإسلامي فإن البيع النقدي ليس فيه ائتمان، وفي بيع السلم والاستصناع فإن النقود يتم تسليمها ائتماناً بنفس قدر السلع الموصوفة بالذمة والتي يجب تسليمها بعد فترة محددة. وبيع التقسيط والآجل يتم فيه تسليم السلع حالا ويتأخر تسليم النقود إلى فترة محددة أيضاً. والنتيجة أن الائتمان يساوي قدره من السلع إنما لفترة محددة.

كما أوجد الاقتصاد الإسلامي حلاً دائما لتمويل خطر الائتمان العام. فأوجب سهماً للغارمين منعاً لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه، فالزكاة هي أحد أركان الإسلام وسهم الغارمين هو أحد مصارفها، أما الاقتصاد التقليدي فارتأى الحلّ كاستثناء عند وقوع الأزمات، فالغارم يتحمل فوائد مركبة تزيد من غرمه حتى يفي بدينه. لذلك **فإن الاقتصاد الإسلامي ينتهج حلولاً دائمة طويلة الأمد، بينما ينتهج الاقتصاد التقليدي حلولاً علاجية استثنائية وكأنه يتعلم بالممارسة.**

وبذلك فقد سعى الاقتصاد الإسلامي بحلوله من الأسفل إلى الأعلى لمساعدة المدين الأصلي مباشرة (وهو الطرف الضعيف) لسداد دينه تجاه دائنه. أما الاقتصاد التقليدي فقد قدم مساعداته للقويّ الذي ارتكب الخطأ أي انتهج حلاً يتجه من الأعلى إلى الأسفل فأفاده مرتين الأولى عندما تركه يعبث إفساداً بالربا والثانية بضخ الأموال له كي لا يقع مفلساً، بل وألحقه بقانون خاص للإفلاس لحمايته. والميل للضعيف هي فلسفة يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في أغلب الحالات. لذلك فإن ضخ الأموال في السوق يجب أن يوجه للمدينين الأخيرين للوفاء بديونهم أسوة بفعل الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الذي كان لا يبيع خادمَ الرجل ولا مسكنه في الدّين، فالشرع ضمن لكل فرد حصانة تستر كرامته الإنسانية. وحريّ بالدولة أن تقوم بهذا.

ثم إن الإسلام حارب الاكتناز لأنه تفضيل على السيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها، لذلك أوجب على المال زكاة سنوية مقدارها 2,5% تدفع من ملاكه صغاراً كانوا أم كباراً عاقلين أو غير عاقلين. أما البنوك المركزية فتحتفظ بكميات هائلة من النقود في خزائنها اضطرتها الأزمة المالية لإخراج بعضها لإعادة الحيوية إلى شرايين الاقتصادات المحلية والعالمية على السواء.

أما المصارف الإسلامية فعليها أن نميز بين المصارف الإسلامية بحسب المأمول منها انطلاقا من فكر مؤسسيها والمستنبط من أصول الشريعة الإسلامية وغايتها، وبين واقع المصارف الإسلامية الذي تحكمه الممارسة. وإن الانتقادات الموجهة إلى المصارف الإسلامية هي انتقادات بنّاءة هدفها النصح والإرشاد والأمر بالمعروف الذي إن تركناه احتجنا إلى التطوير، والنهي عن المنكر الذي إن تركناه احتجنا إلى الإصلاح. يقول الله تعالى: وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ [آل عمران: 104]

لقد استمدت المصارف الإسلامية وجودها ومقاصدها من فقه الشريعة الإسلامية وفقه أحوال الناس، ثم التحق بمسيرتها العملية ممارسو الصيرفة التقليدية لأهداف عديدة.

إن أساس عمل أي مصرف هو امتصاص الأموال من السوق ثم إعادة ضخها وتحقيق النفع من ذلك. والمصرف الإسلامي يقوم بهاتين الوظيفتين إنما بأساليب موافقة للشريعة الإسلامية.

فهو يقدم الخدمات المصرفية الخالية من الشوائب أو المحرمة فتودع الناس أموالها فيه، ثم يعيد استخدام هذه الأموال على أسس فنية من خلال صيغ الاستثمار الشرعي.

وفي كلتا الحالتين تقع الخدمات والصيغ بين طرفي الرخص والعزائم. وتقسم المصارف الإسلامية في السوق إلى نوعين: منها من انتهج سبيل الرخص وكفى نفسه العناء، ومنها من مزج بين العزائم والرخص بحسب كل حالة.

فكلاهما ابتعد عن المحرمات ودخل منطقة الحلال، لكن النوع الثاني اجتهد لتحقيق الدور الحقيقي للمصارف الإسلامية. فكل وحدة من وحدات المجتمع منوط بها إعمار الأرض لتطبيق شرع الله تعالى. وذلك الإعمار لا يكون إلا بتحقيق توازن بين وظائف الوحدة الاجتماعية والاقتصادية على السواء. وبنظرة ثاقبة إلى البعد الاجتماعي المراد نجد أنه يحقق تنمية مجتمعية فاعلة تؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمعات وكفايتهم. فإن صعب على البعض إدراك ذلك فقد أدرك البعض الآخر أهمية دوره في هذه الدنيا.

إن عمارة الأرض مؤداه التوزيع العادل للثروات ومحاربة الفقر، ويتحقق ذلك بقيام المصرف الإسلامي بدوره الكامل بالمشاركة بالأنشطة الحقيقية بإتاحة الفرص وإفساح المجال للماهرين والمجدين من المسلمين لإقامة الاستثمارات المفيدة دون الحاجة إلى

الرهون، لأن الرهن لا يملكه إلا الأثرياء، ووضع إشارة الرهن وفكها يزيد من تكلفة التمويل ويخفض الأرباح أو يرفع الأسعار وكلاهما سيؤدي إلى جعل الثروة دولة بين الأغنياء.

كما أن صيغ الرخص تورط المصرف الإسلامي في الدين، وتراكم الديون مؤداه زيادة المخاطر الائتمانية فالديون تحتاج إلى رهون تضمنها. إن مخاطر الدين قد نبه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تعوذ من غلبة الدين لما له آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

كما يضاف إلى وظائف المصرف الاجتماعية بأنه وحدة من وحدات المجتمع، يُسند إليه جمع الزكاة وتوزيعها، وإدارة صناديق القرض الحسن وما إلى ذلك.

إن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية غرضها تعظيم الربح لحملة أسهمها شأنها شأن أي مؤسسة أعمال في السوق. وقد تدير ظهرها إلى وظائفها الاجتماعية من جمع زكاة وإدارة لصناديق قروض حسنة. وقد لا تسعى إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة في المجتمع ظناً منها بأن ذلك من مهام الحكومات.

إن الاكتفاء بالعمل على حصر نشاطات المصرف ضمن نطاق المباح كما تقرره هيئته الشرعية وتجاهل دوره في إعمار الأرض معناه عدم الفهم الصحيح للاقتصاد الإسلامي، فقصر العمل على الاقتصاد الجزئي بتعظيم الوحدة الاقتصادية وفكها عن منظومة الاقتصاد الكلي نظرة تطابق مفهوم الاقتصاد التقليدي ومؤداها الوقوع في هناته وظلماته، متناسين شدة الحساب ودقته أمام محكمة قاضيها رب العالمين.

لقد أدت الرخص التي يسعى إليها قادة العمل المصرفي الإسلامي القادمين من المدارس التقليدية يساندهم في ذلك هيئات شرعية تبريرية قد قصّرت فكرها على الفهم الجزئي دون الكلي مما يغاير أبسط قواعد الفقه وتعريفاته.

فعمل المصارف الإسلامية اليوم يعتمد اعتماداً تاماً على التوسع في صيغ الديون من خلال اعتماد صيغ التمويل بالمرابحة أو الاستصناع والأسوأ منهما صيغة التورق المصرفي، مما يولد محفظة ائتمانية خطرة على هذه الوحدة الاقتصادية، وتشكل مخاطر أكبر على محيطها. وبسبب تزايد حدة المخاطر شرعت بعض المصارف بالتفكير بالتورق في جانب الخصوم مما سيزيد الصورة بشاعة.

لقد حصرت الهيئات الشرعية مهمتها في التأكد من شرعية المنتجات المالية المبتكرة التي تجعلها ضمن نطاق المباح، وابتعدت عن قيادة الدفة مما سيجعل مستقبل هذه الصناعة في حرج.

فهمومهم منصبّة على أسلمة البنوك التقليدية القائمة بحجة رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية بدل تأسيس مصارف إسلامية جديدة. وهموم مجالس الإدارة جلب الكفاءات من المصارف التقليدية بحجة ندرة خبرات العاملين في الصيرفة الإسلامية وهذا وهم. وقد أصبح الجميع يمثلون تحالف مجموعة من المصرفيين المهنيين هدفهم واضح ويؤيدهم في ذلك مجموعة من علماء الشريعة الذين حصروا مهمتهم في التدقيق بشرعية ما يجري ابتكاره وتطبيقه من صيغ وأدوات.

والمؤسف أنهم مقتنعون بأنه ليس في الإمكان أفضل مما كان، وأن المصرف الإسلامي يعتبر قد حقق إنجازاً قارب 70-80% من الجودة الشرعية، وقد تناسوا بأن مثل هذه النسبة تجعل من المصرف مؤسسة مختلطة لا إسلامية!. ويبدو أن فقه التدرج قد أنساهم الحدود وأبعدهم عنها، فتحويل جزء من عمل المصرف من الحرام إلى الحلال صار انجازاً مهما صغر فالمهم عندهم البقاء في السوق.

الخاتمة والنتائج

إن دور المصارف التقليدية تجلى في تفعيل الأزمة وسوء إدارتها، بينما تجلى دور المصارف الإسلامية في تخفيف حدة الأزمة. ولو طُبقت الصيرفة الإسلامية برخصها وعزائمها معاً طبقاً للقواعد الشرعية الحاكمة لما كانت الأزمة موجودة أصلاً، ولأمكن إدارتها (لو حدثت) بشكل أفضل.

فإذا بقيت المصارف الإسلامية تحت سيطرة الممارسين المكتفين بالرخص دون العزائم فإن الأزمة لن تختفي بل ستخف حدتها وستتحسن ظروف إدارتها بشكل أو بآخر. أما إذا عادت إلى أصولها فإن مستقبل المصارف سيكون فاعلاً بشكل إيجابي في تحسين الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية نحو تحقيق رفاه اجتماعي لجميع بني البشر. ويمكن تلخيص أثر المصارف على الأزمة المالية العالمية بالجدول التالي:

الأثر المحدد	المصارف الإسلامية		المصارف التقليدية
	المأمول	الواقع	
الحق أداة مصدره	الملكية		الدين
النقود	أداة تبادل		حق اقتصادي يباع ويشترى
الدين	أداة تبادل		حق اقتصادي يباع ويشترى
الأوراق التجارية	أداة توثيق دين		حق اقتصادي يباع ويشترى
الرهن	أداة توثيق دين		حق اقتصادي يباع ويشترى
التوسع بالرهن	محدود	غير محدود	غير محدود
الغارم المتأخر عن السداد	ينتظر يساره		يتحمل فوائد مركبة

الائتمان	متاح بقدر ما يتوفر من السلع (رأس المال)		متاح بضوابط مرنة جداً
الإفلاس	يبقى للمدين الغارم ما يستر عيشه		تصادر كل أملاكه
التوسع في الائتمان	محدود	يتجه نحو التوسع	غير محدود
القيام بوظائف اجتماعية	موجود	نادر الوجود	نادر الوجود

.....
.....
.....